

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أُجْتَمَعَ (١)  
 أى : وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع  
 معه في أصله ، أى : أن ينتصب بما يُجمعه في الاشتقاق من أصل واحد ، كجماعة :  
 « جلست » بـ « مجلس » في الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلهما واحدٌ ، وهو :  
 « الجُلُوس » .

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مُبْهَمَان ؛ أما المقاديرُ  
 فذهب الجمهور أنها من الظروف البهية ، لأنها — وإن كانت معلومة المقدار — فهي  
 مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [ الظروف ]  
 البهية ؛ لأنها معلومة المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : « جلست  
 مجلساً » ومختصاً ، نحو : « جلست مجلس زيد » .

وظاهرُ كلامه أيضاً أن « مَرَمَى » مشتق من رَمَى ، وليس هذا على مذهب  
 البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص — وهو : ما له أقطارٌ تحويه — لا ينتصب  
 ظرفاً ، فاعلم أنه سُمِعَ نَصْبُ كُلِّ مَكَانٍ مَخْتَصٍ مَعَ « دَخَلَ ، وَسَكَنَ » وَنَصْبُ

(١) « وشرط ، مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « كون ، مضاف إليه ، وكون  
 مضاف ، و « ذا ، مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « مقيساً ، خبر الكون  
 الناقص « أن ، مصدرية ويقع ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشارة للأخوذ من مصدر الفعل ،  
 و « أن ، ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « ظرفاً ، حال من فاعل يقع المستتر فيه  
 « لما ، جار ومجرور متعلق بقوله « ظرفاً ، أو بمحذوف صفة له « فى أصله ، معه ، جار  
 ومجرور وظرف ، متعلقان باجتماع الآتى « اجتمع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من اجتمع وفاعله لا محل لها صلة « ما ،  
 المجرورة محلا باللام .

« الشأم » مع « ذهب » ، نحو : « دخلت البيت ، وسكنتُ الدار ، وذهبتُ الشأم »  
 واختلاف الناسُ في ذلك ، فقيل : هي منصوبة على الظرفية شذوذاً ، وقيل : منصوبة على  
 إسقاط حرف الجر ، والأصلُ « دخلت في الدار » فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ،  
 نحو : « مررت زيدا » وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به (١) .

\* \* \*

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ، ذكر الشارح منها ثلاثة :

(الاول) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني  
 المبهم عليها ، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاة ؛ ونسبه  
 الثلويين للجهور ، وصححه ابن الحاجب .

(الثاني) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر ، يعني على الحذف والإيصال ،  
 كما انتصب « الطريق » ، في قول الشاعر ( وانظر الشاهد رقم ١٥٩ ) :

لَدُنَّ بِهِزِّ الْكَفِّ يَفْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهذا مذهب الفارسي ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيديويه ، وقد اختاره ابن مالك .

(الثالث) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل  
 القاصر بالفعل المتعدى . كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل  
 القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة .

(الرابع) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة ، وعللوا هذا القول بأن  
 نحو « دخل » يتعدى بنفسه ثارة وبحرف الجر ثارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على  
 أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه  
 الأسماء كانت من هذا النوع ، إلا أن يخص هذا القول بنحو « دخل » بما له حالتان  
 تساوتان في كثرة الورد ، بخلاف « ذهب » .

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصْرُفٍ فِي الْعُرْفِ<sup>(١)</sup>  
 وَغَيْرُ ذِي التَّصْرُفِ : الَّذِي لَزِمَ  
 ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ<sup>(٢)</sup>

ينقسم اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالتصرفُ  
 من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ، كـ « يوم ، ومكان »

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول « ظرفا »  
 مفعول ثان ليرى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير » معطوف على قوله « ظرفا »  
 السابق ، وغير مضاف ، و « ظرف » مضاف إليه « فذاك » الفاء زائدة ، واسم الإشارة  
 مبتدأ ثان « ذو » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع  
 خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء في جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في  
 عمومته ، وذو مضاف ، و « تصرف » مضاف إليه « في العرف » جار ومجرور  
 متعلق بتصرف .

(٢) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ،  
 و « التصرف » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « لزِمَ » فعل ماض ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من لزِمَ وفاعله لا محل  
 لها صلة الذى « ظرفية » مفعول به للزم « أو شبهها » معطوف على مفعول لفعل  
 محذوف تقديره : أو لزِمَ ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز أن يكون معطوفا على قوله  
 « ظرفية » المذكور في البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية  
 وحدها ، ومنه الذى لزِمَ شبه الظرفية وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا  
 الذى يفيد ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف يتقسم إلى قسمين ؛ أحدهما :  
 الذى يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى  
 يلزم الأمرين الظرفية وشبهها ، تعنى أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر  
 من غير المتصرف « من الكلم » جار ومجرور متعلق بلزِمَ أو بشبه أو بمحذوف حال من  
 « غير ذى التصرف » .

فإن كل واحد منهما يُسْتَعْمَلُ ظرفاً ، نحو : « سِرْتُ يوماً ، وجلستُ مكاناً » ، ويستعملُ مُبتدأً ، نحو : « يَوْمُ الجمعةِ يَوْمٌ مباركٌ ، ومكانُكَ حَسَنٌ » وفاعلاً ، نحو : « جاء يومُ الجمعةِ ، وارتفع مكانُكَ » .

وغير المتصرف هو : ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو : « سَحَرَ » إذا أُرِدَتْهُ من يوم بعينه<sup>(١)</sup> ، فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) ، و « فوق » نحو : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ » فكل واحد من « سحر ، وفوق » لا يكون إلا ظرفاً<sup>(١)</sup> .

والذي لزم الظرفية أو شبهها « عِنْدَ [ وَالدُّنْ ] » والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ « مِنْ » ، نحو : « خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ » ولا تُجْرَى « عند » إلا بـ « مِنْ » فلا يقالُ « خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ » ، وقولُ العامةِ : « خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ » خطأ<sup>(٢)</sup> .

(١) مثل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين : أحدهما « سحر » إذا أردت به سحر يوم معين . وهذا صحيح ، وثانيهما « فوق » ، والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها بدليل مجيئه مجروراً بمن في قوله تعالى : ( غفر عليهم السقف من فوقهم ) وفي آيات أخر . ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية « قط » و « عوض » ، ظرفين للزمان أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النقي أو شبهه ، ومنها أيضاً « بدل » ، إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً « بينا » و « بيننا » ، ومنها « مذ » ، ومنذ ، إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب كقط وعوض .

(٢) قد قال العرب الموثوق بعريتهم : « حتى متى ، فأدخلوا حتى على ظرف =

وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَآكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ<sup>(١)</sup>

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، كقولك : « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكان قُرْبَ زَيْدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصْبُ على الظرفية ، ولا ينفاس ذلك ؛ فلا تقول : « آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ » تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامة المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ ، نحو : « آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَقُدُومَ الْحَاجِّ ، وَخُرُوجَ زَيْدٍ » والأصلُ : وَقَتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَقَتَ قُدُومِ الْحَاجِّ ، وَقَتَ خُرُوجِ زَيْدٍ ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مَقْيَسٌ في كل مصدر<sup>(٢)</sup> .

== الزمان ، وقالوا : « إلى أين ، و إلى متى ، فأدخلوا « إلى ، الجارة على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال « حتى ، الجارة على لفظ « متى ، من بين أسماء الزمان ، وإدخال « إلى ، الجارة على لفظ « متى ، ولفظ « أين ، من بين جميع الظروف ، اتباعا لهم ، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك .

(١) « وقد ، حرف تغليل « ينوب ، فعل مضارع « عن مكان ، جار ومجرور متعلق بينوب « مصدر ، فاعل ينوب « وذاك ، الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « في ظرف ، جار ومجرور متعلق بيكثر الآتى ، وظرف مضاف ، و « الزمان ، مضاف إليه « يكثر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك ، والجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ذكر الصراح — تبعاً لناظم — واحداً عما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وبين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة — بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان — وأن نيابته عن ظرف المكان سماوية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً أو مكانياً :